

33- التعليق على القواعد الأصولية لابن الاحام- فضيلة الشيخ أـد

سامي الصقير- 31 جمادى الآخرة 4441هـ

سامي بن محمد الصقير

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين اللهم اغفر لنا ولشیخنا ولوالديه من مشايخه ولجميع المسلمين امين قال الشیخ بن الاحام رحمه الله تعالى في كتابه القواعد الاصولية في القاعدة الخامسة عشرة -

00:00:01

قال رحمه الله ومنها لو ذكرت امرأة عند السلطان بسوء فارسل ليحضرها فماتت فرعاً. فهل يضمنها ام لا من مسألة وجهان ذكرهما غير واحد من الاصحاب وكذلك الوجهان مستعدى عليهما رجل بالشرف في دعوة له فماتت فرعاً هل يضمنها المستعدى عليها ام لا -

00:00:21

وقال صاحب المغني يضمنها ان كان ظالماً لها. وان كانت هي الظالمة فلا يضمنها قلت والذي قاله صاحب المغني بأنه يضمنها ان كان ظالماً لها فلا ترد فلا تردد فيه وان لم يكن ظالماً فهذا -

00:00:44

ان يكون محل الخلاف والله اعلم واما جنinya فمضمون نص عليه الامام احمد لان الجنين هلك بسبب المتعدى او المرسل اشبه ما لو اقتصر منها ولنا قول ومنها لو ذكرت امرأة عند السلطان بسوء -

00:01:01

فارسل ليحضرها فماتت فرعاً فهل يضمنها او لا في المسألة وجهان ذكرهما غير واحد من الاسحار المشهور من المذهب انه يضمن وقيل لا يضمن وفي المسألة تفصيل وفي مسألة قول ثالث وهو التفصيل -

00:01:21

وهو ان كان يعلم منها الفزع يعلم ان هذه المرأة تفزع ومع ذلك ارسل من يحضرها فحينئذ يكون ضامناً وكذلك ايضاً لو استعدى عليها رجل بالشرط يعني ارسل لها شرطياً -

00:01:40

في دعوة ثم ماتت فرعاً او اسقطت جنيناً فهل يضمن او لا نقول كالتفصيل السابق ان كان يعلم من حالها انها لا تفزع لمثل هذا فإنه يكون ضامناً. نعم -

00:01:59

او كان ظالماً كما قال المؤلف. اذا تكون مسألة المسألة الاولى اذا كان ظالماً يعني كانت هي هي الحق معها او كان يعلم من حالها انه لو استعدى عليها رجل بالشرط -

00:02:20

او استعدى عليها بالشرط انها تسقط فحينئذ يضمن. نعم اما اذا كانت ظالمة هي الظالمة فهي التي تسببت احسن الله اليك قال رحمه الله ومنها لو اوقف دابة في طريق واسع فاتلفت شيئاً فهـل يضمن -

00:02:37

فهل يضمن مالكها او لا؟ في مسألة روایتان عدم الضمان لانه غير متعد. والظمان لان الوقوف مشروع بسلامة العاقبة طيب يقول لو اوقف دابته في طريق واسع فاتلفت شيئاً فهـل يضمن مالكها او لا -

00:02:58

نقول اذا اوقف دابته فلا يخلو اما ان يقتلون الطريق واسعاً او ضيقاً فان كان الطريق ضيقاً فإنه يضمن قوله واحداً وان كان الطريق واسعاً فالمشهور من مذهب انه يضمن -

00:03:16

ما حصل منها من من تعد لانه تسبب في ذلك ويقول المؤلف رحمه الله روایتان عدم الظمان لانه غير متعد والظمان لان الوقوف مشروع بسلامة العاقبة ولن تكن العاقبة سليمة -

00:03:33

وهذا هو المذهب انه يضمن نعم احسن الله لي. قال رحمه الله قلت هكذا وجه غير واحد من الاصحاب هذه الرواية. وليس ذلك بجرا

على اصولنا والله اعلم قال الحارثي والاقوى نظرا عدم الظمان حالة القيام كما اورد القاضي وغيره. دون حالة الربط. نعم

الحارثي - 00:03:50

من من اصحاب الامام احمد رحمة الله شرح قطعة من المقنع شرح قطعة من المقنع في ما يتعلق جزء من البيوع من من الاجارة فما فوق لكنه قطعة منه وهو رجل من من اهل الحديث يعني هو محدث و فقيه - 00:04:15

وشرعه هذا شرع الحافيجيد اثنى عليه كثير من العلماء لكنه لا اعلم انه طبع لكنه موجود النسخة الخطية موجودة. نعم احسن الله الي قال رحمة الله قال الحارثي والاقوى نظرا عدم الظمان حالة القيام كما اورد القاضي وغيره دون حالة - 00:04:41

وان كان صاحب التلخيص صرخ بالخلاف في الربط فان الربط عدوان محضر لوقوعه في غير ملك ولان القدر الذي يملكه هو المرور. فالربط غير مستحق. واما القيام فليس عدوانا فلا يصير به ظامنا هذا ما لم تكن الجنابة - 00:05:08

هذا ما لم تكن جنابة خلقا للدابة. فان كانت خلقا لها فهي كالعقوبة. نعم اذا كانت هذه الحيوان او هذه الدابة معروفة بالعدوان والجنابة فانه يضمن بكل حال يعني ليس له ان يوقفها في طريق وهو يعلم عدوانها فهي كالكلب العقوبة - 00:05:33

احسن الله اليك قال رحمة الله قلت قول الحارث القدر الذي يملكه هو المرور فالربط غير مستحق يرد عليه يردون. لا يلد. يرد عليه في القيام. احسن الله اليك. يرد عليه في القيام فان القيام ليس بمرور ويصير عدوانا فيضمن - 00:05:57

ومنها لو حفر بئرا في طريق واسع لنفع المسلمين. ففي المسألة طليقان احدهما ان كان باذن الامام جاز. وبدون اذنه رواية قاله القاضي وابن عقيل وصاحب التلخيص والمحرر والسامری والثانی فيه روایتان - 00:06:18

على الاطلاق قاله ابو الخطاب وصاحب المهني اذ البئر مظنة العطب وحيث قلنا بالجواز فلا ضمان صرخ به القائلون بالجواز طيب لو حفر بئرا في طريق واسع لنفع المسلمين في هذا الحال نقول لا ضمان اذا كان باذن امام بلا اشكال لكن اذا كان بغير اذنه - 00:06:38

لا يضمن وذلك لأن انه اراد المصلحة والمنفعة العامة. والطريق واسع. لكن بشرط ان يضع عليها علامات تدل عليها اما اذا لم يطبع علامات فيها مفترط فحينئذ يكون ظامنا احسن الله اليك قال رحمة الله ومنها لو فعل بالمسجد ما تعم - 00:06:59

ما تعم مصلحته ما تعم مصلحته كبسط حصیر وتعليق قنديل او نصب عمد او باب. فلا ضمان لما تلف لما تلف به اذن الامام او متولى المسجد او جيرانه ام لا؟ هذا ما حکاه القاضي في الجامع الصغير - 00:07:25

ابو الخطاب والشريفان ابو جعفر ابو القاسم والسامری في في اخرين عن المذهب واصله ما نص الامام احمد من رواية ابن في مسألة حفر البئر الا ان تكون بئرا احدها لماء المطر. فان هذا منفعة للمسلمين فارجو الا يضمن - 00:07:45

وكذلك نصه من رواية اسحاق ابن منصور كل من لم يكن له شيء كل من لم يكن له شيء يفعله في طريق المسلمين ففعله فاصاب شيئا فهو ظامن فان المفهوم منه انتفاء انتفاء الظمان لما ينشأ عن الفعل المباح - 00:08:05

وخرج ابو الخطاب ابو الحسن البكروش رواية بن ظمان بناء على الظمان بناء على الظمان من البئر. قال الحارثي ولا يصح هذا بان الحفرة عدوان لابطال حق المرور. وليس كذلك ما نحن فيه - 00:08:23

طيب الصافي هني المسألة انه لو فعل بالمسجد ما تعم مصلحته. يعني وضع بسطا بسط او حصر او علق قنديلا او نصب عمودا او بابا فلا ضمان لما تلف بسببه - 00:08:40

يعني مثلا وضع قنديل ثم جاء شخص دخل المسجد واصابه برأسه ونحوه تقول لا ضمان لأن هذا وضعه لمصلحة ومكان لمصلحة عامة فانه لا ضمن فيه فليس متعديا في وضعه. والقاعدة في هذا ان كل من فعل فعلان كل من فعل فعلان لم - 00:08:55

هدى له فيه لا شرعا ولا عرفا فانه يكون ضامنا لما ترتب عليه احسن الله اليك قال رحمة الله قلت ووجه من قال بالضمان مطلقا في رواية البئر مظنة العطب - 00:09:21

وذكر القاضي في المجرد وكتاب الروايتين ان اينا ان اذن الامام فلا ظمان وان لم يأذن فعلى وجهين بناء على الروايتين في البئر وتبعد ابن عقيل في الحصول على ذلك - 00:09:40

قد مر الكلام في البئر مع انهم قالا وقال اصحابنا في بواري المسجد لا ضمان على فاعله وجها واحدا باذن الامام وغير اذنه لأن هذا

من تمام مصلحته ومنها لو جلس انسان في مسجد او طريق واسع فعثر به حيوان فمات - 00:09:58

فهل يضمنه ام لا؟ في مسألة وجهان اوردهما ابو الخطاب وتبعه ابو محمد المقدسي قال الحارثي ولم ارى لاحق قبله هذا الخلاف
واصله ما مر من الروايتين في ربط الدابة بالطريق الواسع طيب منها لو جلس الانسان في مسجد او - 00:10:19

واسع فاثرى به حيوان فهل يضمنه ام لا نقول هنا ما دام انه لم يتعدى في جلوسه ان كان متعديا في جلوسه بان جلس في موضع
لا لا يجلس فيه عادة فحينئذ يكون ضامنا واما - 00:10:35

اذا كان المكان مما يجلس فيه عادة فانه لا ضمان عليه لانه فعل فعلا مأذونا فيه شرعا وعرفا وما ترتب على المأذون فليس فليس
بمضمون احسن الله اليك قال رحمة الله قال الحارثي ولم ارى لاحق قبله هذا الخلاف واصله ما مر من الروايتين في ربط الدابة
بالطريق الواسع - 00:10:54

ومحله ما لم يكن الجلوس مباحا. كالجلوس في المسجد مع الجنابة والحيض او للبيع والشراء ونحو ذلك اما ما هو مطلوب
كالاعتكاف والصلوة والجلوس لتعليم القرآن والسنة فلا يتتأتى الخلاف فيه بوجه وكذلك ما هو مباح من الجلوس فيه - 00:11:20
في جوانب الطرق الواسعة لبيع مأكل ونحوه. لامتناع الخلاف في عدم جوازه. لانه جلس فيما يستحقه بالاختصاص فهو كالجلوس
في ملكه من غير فرق ولكن هذا قد يقال ان فيه نظرا وهو التفريق بينما بين الجلوس الذي يباح من حيث الفاعل - 00:11:39
يباح من حيث الشخص والفاعل والذي لا يباح نقول الظابط في هذا او المرجع موضع الجلوس هل هذا الموضع مما يجلس فيه عادة
او لا كلام الحارثي رحمة الله يقول يفرق بين من اذا كان جلس في المسجد مع جنابة او مع حيض او للبيع او الشراء لان هذا جلوس -
00:12:03

محرم وبينما اذا كان جلوسه مشروعاما اذا كان جلوسه محرباما عليه الظمان وهذا فيه نظر فيه نظر
فلا ننظر الى حال الجالس وانما ننظر الى موضع الجلوس - 00:12:27

لا ننظر الى حال الجالس الحاله اذا كان جلس يعني جلس في حال محربة سيخاسبه الله عز وجل على ذلك. لكن فيما يتعلق
بحق الادمي ننظر الى موضع الجلوس. هل هذا الموضع الذي جلس فيه - 00:12:48

هل هو من يعني مباح او لا واضح الفرض احسن الله اليك قال رحمة الله وقد حكم القاضي قد حكم القاضي الجزمة بنفي الظمان
في مسألة الطريق الواسع. قال الحارثي وهذا التقيد حكاہ بعض شيوخنا في كتبه عن بعض - 00:13:05
لاصحابنا ولابد منه. لكنه يقتضي اختصاص الخلاف بالمسجد دون الطريق. لأن الجلوس بالطريق الواسع اما مباح كما ذكرنا فلا واما
غير مباح كالجلوس وسط الجادة. فالضمان واجب ولابد وقد يقال هذا المعنى موجود بعينه في المسجد - 00:13:29

الخلاف منتف ايضا فنقول الفرق بينهما ان المنع ثبت في الجادة لذات الجلوس السبب بكليته عدوانا. والمسجد المنع فيه لم يكن لذات
المسجد. بل لمعنى بل لمعنى قارنه المقارنة. احسن - 00:13:50

بل لمعنى المقارنة وهو اما البيع او الجنابة او الحيض فلم يكن ذات السبب عدوانا. وصار كمن جلس في ملكه بعد بعد النداء للجمعة.
وعثر به حيوان. فانا لا نعلم قائلنا - 00:14:08

مع ان الجلوس ممنوع منه اشار الى هذا الفرق واضح الان هناك فرق بين يقول المؤلف رحمة الله وقد يقال هذا المعنى موجود بعينه
فالخلاف منتف ايضا فنقول الفرق بينهما ان المنع - 00:14:23

ثبت في الجادة لذات الجلوس يعني ينظر الى ذات الجلوس لا الى ذات الجالس ننظر الى ذات الجلوس لا الى ذات الجالس. حتى لو
كان الجالس ذاته قد جلس في حال يمنع فيها من الجلوس - 00:14:40

هذا لا يترتب عليه ضمان او عدم ضمان. وانما وانما الظمان وعدمه يرجع الى ماذا؟ ذات الجلوس والموضع. نعم احسن الله اليك قال
رحمة الله قلت ويمكن ان يقال ويمكن ان يقال - 00:14:56

بالضمان ولو قلنا ببابحة ذلك له بناء على ما وجه به غير واحد من الاصحاب رواية الظمان. اذا اوقف دابته في واسع بانه مشروط
بسالمة العاقبة وهذا كذلك. لكنه مخالف لاصولنا والله اعلم - 00:15:16

ومنها اخراج الاجنحة والسباطات والخشب والحجارة من الجذور الى الطريق. اذا لم يضرها به هل يجوز ذلك ام لا نص نمام احمد في رواية ابي طالب وابن منصور ومن مهنى وغيرهم انه لا يجوز ويضمن ولم يعتبر اذن الامام في ذلك - [00:15:37](#)

وكذا ذكر القاضي في المجرد وصاحب المغني وقال القاضي في خلافه الاكترونون يجوزون ذلك باذن الامام مع انتفاء الظرر، وفي شرح الهدایة لابی البرکات في كتاب الصلاة. ان كان لا يضر بالماراة جاز - [00:15:59](#)

وهل يفقر الى اذن الامام على روایتین واما المیازیب وممیل المیاه فكذلك عند الاصحاب وفي المغني احتمال بجوازه مطلقا مع انتفاء الظرر واختاره طائفة من المتأخرین وقال ابو العباس اخراج المیازیب الى الدرب النافذ هو السنة - [00:16:15](#)

وحيث قمنا بالجواز اما مطلقا او باذن الامام فلا ضمان صرحا به القائلون بالجواز طيب هالمسألة يقولون اخراج الاجنحة والسباطات والخشب والحجارة من الجدر الى الطريق اذا لم يضر ان يضع سباطا او جناحا في الطريق - [00:16:35](#)

والجناح هو يعني يكون خارجا من البيت ممتدا للبيت الآخر. يعني مثل مثل جسر ونحوه وكذلك ايضا الدكة التي يضعها لو وضع امام بيته دكة او وضع آسقفا بينه وبين جاره الذي امامه - [00:16:57](#)

ثم تلف من ذلك او بسبب ذلك حيوان او ادمي فهل يضمن او لا يضمن المؤلف يقول الاكترونون يجوزون ذلك باذن الامام مع انتفاء الظرر وهذا هو الراجح انه اذا كان ذلك باذن الامام - [00:17:22](#)

فانه لا ضمان لان الامام لن يأذن مع وجود الضرر؟ نعم احسن الله اليك. قال رحمه الله ومنها ان نسير ان سيراة القود غير مضمونة فلو فلو قطع اليدين قصاصا فسرى الى النفس فلا ضمان جزم به الاصحاب - [00:17:42](#)

نعم هندي ماسة يقول سيراة القود غير مضمونة ولو قطع اليدين قصاصا فسرى الى النفس فلا ضمان وذلك لان ما ترتب على المأذون ما ترتب على المأذون فليس بمضمون. مثال ذلك انسان - [00:18:07](#)

قطع اصبع شخص او قطع يد شخص عمدا عدوا ثم جاء المقطوع يده يريد القصاص فاقتصر منه ثم سرت يعني لما اقتصر سرت الجنابة يعني تأكلت اليدين حتى تلفت جميعا - [00:18:28](#)

هل يضمن المقتضى او لا يضمن؟ نقول لا يضمن. لماذا؟ لأن هذا الفعل مأذون فيه وما ترتب على المأذون ليس بمضمون وعكسها بعكسها. نعم - [00:18:46](#)